

مُؤاخذات البغدادي النحوية على ابن الحاجب في خزانة الأدب

*Al-Baghdadi's grammatical objections to Ibn al-Hajib
in the Treasury of Literature (khizanat eladab)*

As. Prof. Dr. Louay Tariq Ali

أ.م.د. لؤي طرق علي

University of Basra - College of Education for Humanities

جامعة البصرة . كلية التربية للعلوم الإنسانية

tarqlwy838@gmail.com

ملخص

خزانة الأدب كتابٌ مهم يحتوي على العديد من الأبيات الشعرية التي ذكرها الرضي في شرحه للكافية وغيرها، وتحتوي أيضاً هذه الموسوعة على كم كبير من الآراء النحوية لعلماء اللغة العربية، وقد اختص هذا البحث ببيان المؤاخذات النحوية للمصنف على صاحب كافية ابن الحاجب وهو أحد علماء العربية المشهورين.

الكلمات المفتاحية: خزانة الأدب، الكافية، البغدادي، ابن الحاجب، مؤاخذات

كانون الأول ٢٠٢٤ / ١٤٤٦ هـ

السنة: التاسعة عشرة

العدد: ٤٩



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v1i49.17540>

Abstract

The Treasury of Literature (*khizanat eladab*) is an important book that contains many poetic verses mentioned by Al-Radi in his explanation of (Al-Kafiya) and others. This encyclopedia also contains a large amount of grammatical opinions of Arabic linguists. This research is devoted to stating the grammatical objections of the author of (Al-Kafiya), Ibn Al-Hajib, who is one of the famous Arabic scholars.

Keywords: The Treasury of Literature ,(khizanat eladab), Al-Kafiya, Al-Baghdadi, Ibn Al-Hajib, objections.



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhi.v1i49.17540>

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#). جامعة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤،٠ الدولي



مقدمة

تُعدُّ خزانة الأدب للعلامة البغدادي (ت ٩٣٥هـ) من الكتب المهمة في اللغة العربية عامة والأدب خاصة، فقد جمع فيها البغدادي الكثير من أشعار العرب حتى أصبحت مرجعاً لدارسي اللغة العربية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا الكتاب عبارة عن موسوعة في علوم العربية وآدابها، فقد وظف البغدادي النصوص النادرة، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت، وكذلك عنایته بالنقد والتحقيق، ومن الأمور المهمة التي تخص بحثنا هنا عنایته بتحقيق المسائل النحوية واستيعاب دراستها، إذ اعتمد على امهات كتب النحو المطولة.

وفي المقابل هناك أحد علماء العربية المشهورين والمعروفين بعلمه وكتبه، التي لا يستغنى عنها طالب العلم في اللغة العربية صاحب المؤلفات والمنظومات النثرية في النحو والصرف وننصل به العلامة ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فقد جاءت آراؤه النحوية والصرفية من خلال كتبه العديدة، منها شرح الكافية وشرح الشافية، والأمالي النحوية، والإيضاح في شرح المفصل، ومنظومة الكافية والشافية النثريتان، وغيرها. والجدير بالذكر أنَّ الكافية والشافية لابن الحاجب هما النبع الذي استقى منه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) سُرِّ تسمية المنظومة الكافية الشافية التي جمع فيها بين علمي الصرف والنحو وكانت هي الأصل الذي اخترل منه الخلاصة المسمة بالألفية (البغدادي. ٢٠/١).

وعلى الرغم من مكانة ابن الحاجب بين علماء اللغة والنحو في العربية إلَّا أنَّ العلامة البغدادي قد أخذ عليه الكثير من المؤاخذات في خزانة الأدب، وسوف نتطرق في هذا البحث إلى هذه المؤاخذات بالتحليل والعرض، ومن هذه المؤاخذات:

• أسم الفعل (وَيْ):

أورد العلامة البغدادي اعتراضًا على ابن الحاجب عند التطرق لقوله تعالى (وَيَكَانُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (القصص: ٨٢)، فابن الحاجب يرى أنَّ (وي) اسم فعل





أمر بمعنى لا عجب، أو اسم صوت إذ يقول: «(وَيْ) يُحتمل أَنْ يقال هي اسم فعلٍ معناها معنى تعجب... وهي موضوعة للتعجب كما هيئات لبعد، ويجوز أنْ يُقال إنَّها اسم صوت؛ لأنَّ المتعجب يقول عند التعجب: (وَيْ) لا لقصد إخبارِ بأنه تعجب بل كما يقول المتألمُ (آه)، ولذلك يقولها المتعجب منفرداً، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلِّم الا مخاطبًا وهذا هو الظاهر» (ابن الحاجب، ١٩٨٢، ٥٠٧/١)، فابن الحاجب هنا قد طرح رأين بخصوص (وَيْ)، الأول قد يكون اسم فعل أمر، والثاني قد يكون اسم صوت، إلَّا أنَّ البغدادي خالف وعارض ابن الحاجب في ذلك، إذ يقول: «أقول: لا إشعار فيه بما زعمه، فإنَّ (آه) اسم صوت، وهم قالوا إنه بمعنى أتوجع، وليس فيه قصد الإخبار به» (البغدادي: ٤٠٩/٦)، فقد جعل (آه) اسم صوت، وهي تختلف عن (وَيْ) التي جعلها بعض النحاة اسم فعل، فسيبويه (١٨٠هـ) والخليل (١٧٠هـ) يرون أنَّها اسم فعل، وهذا الرأي قد تبناه البغدادي إذ يقول: «والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه، وهو أَنَّ وَيْ على قياس مذهبهما أَسْمَ سُمِّيَ به الفعل فكأنَّه اسم أَعْجَب» (البغدادي: ٤٠٧/٦)، والجدير ذكره أنَّ المرادي (٧٤٩هـ) قد جعلها اسم فعل مضارع واستشهد ببيتين من الشعر، الأول لزيد بن عمرو بن تغلب، والآخر لعترة بن شداد، الا انه أورد رأياً للمرادي (٧٢٠هـ) مخالفًا لما قاله سيبويه والخليل وبقية العلماء إذ جعل من (وَيْ) حرف تنبية معناه التنبية على الزجر، ويقال للرجوع عن المكروه والمحذور (المرادي والماليقي، ١٩٩٢: ٣٤٥)، وقد جعلها ابن مالك اسم فعل بمعنى (أَعْجَب) (ابن مالك والأنصاري، ١٩٨٢، ٣٥٥/١)، وحقيقة الامر أنَّ أغلب النحاة جعلوا (وَيْ) اسم فعل أمر، وهذا راجحٌ عندهم، وهذا ما ذهب اليه الباحث؛ لأنَّ الكلمة دلت على الامر ولم تقبل علامته (ابن عقيل، ٢٠٠٨، ٢٥١).





• خبر لمبتدأ محدوف:

آخذ العلامة البغدادي على ابن الحاجب في قول الشاعر:

شُمْ مهاوينَ أبدانَ الجزورِ مخا ميص العشياتِ لاخور ولا قزم (الكميت، ٢٠٠٠،

(١٠٤/٢)

فابن الحاجب يرى أنَّ (شُمْ) خبر لمبتدأ محدوف، إذ يقول «شُمْ: خبر لمبتدأ محدوف، وما بعدهُ أخبار» (ابن الحاجب، ١٩٨٥/٢، ١١٣)، إلَّا أنَّ البغدادي قد انتقد هذا الرأي بشدَّة، وجعله من عدم فهم ابن الحاجب للبيت الشعري؛ بسبب جهله بالبيت الذي قبله، إذ يقول: «ولم يقف ابن الحاجب في أماليه على المفصل على البيت الأوَّل فظنه مرفوعاً و قال: شُمْ خبر مبتدأ محدوف وما بعدهُ أخبار وأوصاف» (البغدادي: ١٥١/٨)، فقد أورد البغدادي (شُمْ) بالكسر وليس بالرفع، والبيت الذي قبل هذا البيت هو:

يأوي إلى مجلسِ بادِ مكارُّهم لا مُطْمِعِي ظالِّمٍ فيهم ولا ظَلِيمٍ
(البغدادي: ١٥٠/٨)

فقد رأى البغدادي أنَّ (شُمْ) صفة مجرورة لـ (مجلس) إذ يقول: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل وغيرهما شاهداً على إعمال مفعال عمل فعله، وليس فيهما ما يدل على أنَّ الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» (البغدادي: ١٥١/٨)، ونص البغدادي في ردِّه على ابن الحاجب جاء بذكر سيبويه وكتاب المفصل للزمخشي وجعل عدم اطلاع ابن الحاجب له منقصة أدت إلى عدم فهم البيت الشعري، والزمخشي يرى أنَّ ما جمع من اسم الفاعل يعمل عمل المفرد، والأوصاف جميعها مجرورة في البيت (الزمخشي، ١٩٩٣/١: ٢٨٥).

وعند الرجوع إلى كتب اللغة العربية واصحابها نجد لفظة (شُمْ) قد وردت بلفظين الأوَّل (شُمْ) بالضماء، وقد ذكرها كل من سيبويه والبطليوسى (ت ٥٢١هـ) وابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) وابن منظور (ت ٩١١هـ) والصimirي (من نهاة القرن الرابع) (سيبويه وآخرون، ٢٠٠٤، ١١٤/١).





اما الثاني فقد جاءت بالكسر (شم) ومنهم الرضي (ت ٦٨٦هـ) وأبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) (الاسترابادي وآخرون، ١٩٩٨، ٢/٧٣٢).

وعند الرجوع إلى ديوان الحمي提 نجد أن لفظة (شم) قد جاءت بالكسر (الكمي提)، (٢٨٨).

كذلك نجد إن ابن الحاجب قد فسر ما ذهب إليه في البيت من الناحية اللغوية، فقد رأى أنَّ (شم مهاوين) هو وصف لهم بالارتفاع بالنسبة والكرم، يقول ابن منظور: «والشم ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه... وهو كناية عن الرفعة والعلو وشرف الانفس» (ابن منظور: ٤/٢٣٣٤)، أو بالقدر والرفعة، وهذا كُلُّه من لفظة (الشم) المذكورة في البيت (ابن الحاجب: ٢/١٣١)، وهذا التفسير الذي ذهب إليه ابن الحاجب لم يرض به العلامة البغدادي، إذ قال: ((هذا كلامه ولا حاجة إليه)) (البغدادي: ٨/١٥١).

وعلى هذا فابن الحاجب يرى أنَّ (شم) خبر لمبتدأ ممحذوف وقد أورد البيت بالضمة، في حين أنَّ البغدادي يرى أنها صفة لمجلس مجرور بالكسرة إذ تقدم الموصوف في البيت السابق لهذا البيت، وما ذهب إليه البغدادي أقرب إلى الصواب من كلام ابن الحاجب؛ وذلك لأن ترجيح مجئها صفة إلى كلمة (مجلس) في البيت السابق إلى هذا البيت أولى واجدر؛ بسبب مجئها في الديوان بالكسر.

• لفظة (جلا) المقصور والممدود

ذكر ابن الحاجب في أماليه أنَّ لفظة (جلا) في قول الشاعر:

انا ابن جلا وطلائع الثناء
متى اضع العمامة تعرفوني (البغدادي: ١/٢٥٦)
اسماً لا فعلا، ويكون ذلك بتقدير (ذي) أي (أنا ابن ذي جلا) و(جلا) انحياز الشعر
عن مقدم الرأس (ابن الحاجب: ٢/١٥٦)، وهذا الكلام أورده البغدادي بلفظيه، وقد
اشكل وأخذ على ابن الحاجب هذا القول، فهو يرى أنَّ (جلا) تكون بالقصر وليس
بالألف الطويلة، إذ يقول: «الجلا بالقصر: انحسار مقدم الرأس من الشعر أو نصف





الرأس، أو هو دون الصلع، كجلي كرضي جلاً (العجاج، ١٩٨٠: ١٧٢)، ورأي البغدادي
هذا وبيانه قد ذكره العجاج في ديوانه بقوله:

لاقوا به الحجاج والإصحاراً به ابن أبي وافق الإسفاراً (الفيروز آبادي،
(١٢٤٥٢٠٠٣)

ف (أجل) كـ (جلا) لكن هنا جاءت بالألف المقصورة وهناك بالألف الطويلة، إلأَّا
أنَّنا عند الرجوع إلى كتب المعاجم نجد أن الفيروز آبادي قد عدها بالقصر، إذ يقول:
«والجلا مقصورة: انحسار مقدم الشعر أو نصف الرأس، أو هو دون الصلع، كجلي،
كرضي، جلا... وابن جلا: الواضح لأمر، كابن أجي» (الزمخشري، ١٩٩٣: ١٥٥/١).

والجدير ذكره أنَّ الزمخشري يرى أنَّ (جلا) هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة
لموصوف محدود (البغدادي وآخرون، ١٩٩٩، ٦٥)، إلأَّا أنَّ البغدادي قد عدَّ قول ابن
الحاجب من خلال الاستشهاد بكلام أبي علي القالي (ت ٣٥٦٥) في المقصور والممدود،
إذ يقول: «الجلا انحسار الشعر من مقدم الرأس من جانبي الجبهة، مقصور يكتب
بالألف؛ لأنَّه يقال: رجل أجي وامرأة جلواء، وعلى هذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير ذي،
فإنَّه يقال فلان ابن كذا بمعنى أنَّه ملازم له كما يقال أخو حروب» (القالي، ١٩٩٩: ٦٥)
، إلأَّا أنَّ أبا علي القالي جعلها فعلًا، إذ يقول: «ويكتب بالألف لأنَّه فعلٌ ماضٌ بمنزلة
غزا ودعا وعفا ولذلك لم ينون» (ابن الحاجب: ٢/١٥٨)، وحقيقة الامر إنَّ قريها
للفعالية ارجح من قريها للاسمية، وان ما جاء به الزمخشري ومن تبعه أولى بالأخذ
من الذي جاء به ابن الحاجب، للمرجحات المذكورة.

• المفعول به:

ذهب ابن الحاجب إلى نصب لفظة (القوانس) في قول الشاعر:
وأضرب منا بالسيوف القوانسا

على أنَّها مفعول به منصوب بفعلٍ مقدر في قول الشاعر العباس بن مرداش الذي
يقول فيه:





أكْرُ وأحَمَي للحقيقة منهم وأضرب مِنَّا بالسيوفِ القوانِسَا (ابن الحاجب: ٢/١٦٠)

أيَّ أَنَّ الشاعر كَأَنَّهُ أراد أَن يسأَل عَمَّا يضرِّيُون، فَيكونُ الجواب (نضرِّب القوانِسَا)، يَقُول ابنُ الحاجب عن هَذَا: «وَالقوانِسَا مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ كَأَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يضرِّيُون فَقَالَ: تَضَرِّبُ القوانِسَا؛ لَأَنَّ أَفْعَلَ لَا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ» (الزمخْشري: ٢/١٩٥)، فَابنُ الحاجب هَنَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَل) التَّعْجِبُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (أَضْرَب) يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ، وَرَجَحَ أَنْ يَكُونَ نَصْبُ القوانِسِ مَبْنِيًّا عَلَى فَعْلٍ مَقْدَرٍ (نضرِّب القوانِسَا)، وَقَدْ ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى أَنَّهُ نَصْبٌ بِفَعْلٍ مَضْمُرٍ، إِذَ يَقُولُ: «أَنِي أَنْصَبَهُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ... كَمَا أَضْمَرَ فِي (وَاضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ القوانِسَا) عَلَى نَضَرِّبِ القوانِسِ» (الاستِرَابَادِيُّ: ٣/٤٦٤)، وَكَذَلِكَ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّضِيُّ عَنْ كَلَامِهِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَانَّ الْعُلَمَاءَ مُتَقْفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصَبُ الْفَعْلُ الظَّاهِرُ، وَإِنَّ وَجْدَ بَعْدِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا يَوْهِمُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ دَالَّةً عَلَى الْفَعْلِ النَّاصِبِ لَهَا وَلَيْسَ هِيَ مِنْ قَامَتْ بِالنَّصْبِ (البغدادِيُّ: ٨/١٩٣).

إِلَّا أَنَّ العَلَمَةَ الْبَغْدَادِيُّ لَمْ يَسْتَسِعْ رَأِيَّ ابنِ الحاجبِ وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ مَنْ يَرِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْبَيْتِ أَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ لِلْقوانِسِ، فَحَذَفَ الْلَّامَ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، فَمَنْ لَا يَتَدَاءُ الْغَايَةَ مَتَّعِلِّقٌ بِأَضْرَبِ تَعْلُقِ الظَّرْفِ، بِالسِّيُوفِ تَعْلُقُ الْأَلْلَةُ، وَالْلَّامُ تَعْلُقُ الْمَفْعُولُ بِهِ» (البغدادِيُّ: ٨/١٩٣ - ٣٢٠)، فَالْبَغْدَادِيُّ يَرِي أَنَّ هَذَا الرَّأِيُّ أَوَّلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَقَدْ عَدَّ هَذَا التَّقْدِيرُ أَوْجَهَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ إِضْمَارَ نَضَرِّبٍ يَفْسُدُ مَعْنَى الْبَيْتِ، إِذَ أَرَادَ الشَّاعِرُ أَنَّهُمْ ضَارِّيُونَ وَنَحْنُ أَضْرَبُ مِنْهُمْ، فَيَحْصُلُ هَنَا التَّفْضِيلُ، وَلَوْ قَالَ (نَضَرِّبُ القوانِسِ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَفْضِيلٌ. الْثَّانِي: أَنَّ (أَضْرَبَ) لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ، فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَحْقِيقَتِهِ الدَّالُّ عَلَى عَامِلٍ هُوَ الَّذِي يَصْحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَعْمُولِهِ، وَإِذَا لَمْ يَصْحُ عَمَلُهُ فِيهِ لَمْ يَدُلُّ عَلَيْهِ (الْإِنْصَارِيُّ، ٦/٢٠ - ٢٠/٦).





العدد: ٤٩

السنة: ١٩

٢٤٢ / ٥١٤٤٦



وعند الرجوع إلى آراء العلماء في هذه المسألة نجد ان ابن هشام (ت ٧٩١ هـ) يرى في هذه المسألة أنَّ القوانس قد نصبت بفعل ممحوزف، لا اسم تفضيل ممحوزف، وعلل ذلك بقوله: «لأنَّا قررنا بالتقدير من أعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر» (ابن الحاجب، وآخرون: ١٣٨/٣)، والفعل الممحوزف عنده (نضرب أو ضربينا)، والتقدير هنا يكون بفعل ناصب للمفعول به.

من هذا يتبيَّن أنَّ انتصار (القوانس) في البيت الشعري جاء بفعل دل عليه قول الشاعر (واضرب منا)، ولا يجوز أن يكون المفعول به نصب بـ (أضرب)؛ وذلك لأنَّ أ فعل التفضيل الذي يتم بـ(من) لا يعمل إلَّا في النكرات، وبهذا يكون الفعل المقدر هو (ضربنا، أو نضرب).

• ضمير الفصل:

يرى ابن الحاجب في وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام المضاف الغائب في قول الشاعر:

وكانَ باللَّا بَطْحٍ مِّنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا (ابن الحاجب: ١٣٨/٣):
أنَّه ي ينبغي «أن يكون (أنا)؛ لأنَّ المصايب مفعول ثانٍ (ليراني)، والمفعول الأول الياء وهي للمتكلِّم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى فكان يجب أن يكون العامل على القياس المتقدم (أنا) ووجهه أنَّه ليس على الفعل بل هو تأكيد للضمير المستتر في (يراني) أو الضمير في أصيَّب، وأما إنْ قُدِرَ لَوْ أَصَبْتُ لم يستقم المعنى إذ يصير تقديره يراني مصايباً إذا أصابتني مصيبة ولا يخبر بمثل ذلك عاقل إذ لا يُتوهم خلافه» (الاسترادي، ٤٥٦/٢)، إلَّا أنَّ العلامة البغدادي قد نعت كلام ابن الحاجب هذا بالزعم، إذ يرى البغدادي أنَّ البيت الشعري جاء بلفظ (أصَبْتُ) بالرُّفع وليس كما جاء به ابن الحاجب بالنصب، وهذا ما يراه الرضي أيضاً (البغدادي، ٤٠٠/٥)، إذ يقول: «وزعم ابن الحاجب أنَّ الرواية (لو أصَبَّتْ هُوَ الْمُصَابَا) وقال: شرط الفصل أن يأتي على طبق الخبر، فكان ينبغي أن يكون أَنَّا؛ لأنَّ المصايب مفعول ثانٍ ليراني، والمفعول



الأول الباء وهي للمتكلّم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصل على القياس أنا» (الانصاري، ٥٦٦/٥٦٧).

والرعم الذي اطلقه البغدادي على ابن الحاجب، اطلقه أيضاً عليه ابن هشام الانصاري، إذ يقول ابن هشام: «وزعم ابن الحاجب ان الانشاد (لو أصيّب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنّ (هو) تؤكيد له، أو الضمير (يرى) قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة) وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتوجه الاعتراض ويروي (يراه) أي: يرى نفسه و (تراه) بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير» (البغدادي: ٣٩٧/٥).

ويرى ابن الحاجب أنّ (المصاباً) في البيت اسم مفعول لا مصدر في حين يرى البغدادي «أنّ هو فصلٌ وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلّم، فكان حُقُّه في الظاهر ان يقول: يراني أنا المصاب؛ لأنّ ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم، لأنّ فيه نوعاً من التوكيد، تقول: علمت زيداً هو المنطلق، وعلمتك أنت المنطلق، وعلمتني أنا المنطلق» (البغدادي: ٣٩٧/٥).

وحاصل هذه المسالة أنّ الضمير يشرط فيه أن يطابق ما قبله، فلا يجوز أن يقول (كنت هو الفاضل)، بل يكون القياس أيّي الضمير في حالة الفصل يتطابق مع ما قبله، وفي البيت جاء (يراني هو) والقياس (يراني أنا)، وبهذا يكون (اصبّت هو المصاباً) وقع الضمير الفصل (هو) بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضاف غائب، وبهذا يتضح ما قام به ابن الحاجب من رواية لفظة (اصبّت) بالنصب وليس بالرفع، وأنّ الشارح المحقق كما يقول البغدادي أجاب عنها بـ «وهو أنّ الضمير الحاضر، وهو الباء قائم مقام مضاف الغائب، أي يرى مصابي هو المصاب، والمعنى يرى مصابي هو المصاب العظيم» (البغدادي: ٣٩٧/٥).





• الصفة:

ذهب ابن الحاجب إلى أن (بني يزيد) صفة لـ(أخواي) في قول الشاعر:

نُبَيَّثُ أخواي بْنِ يَزِيدٍ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُّ

وامتناع كونه بدلاً، إذ يقول: «والاحسن أن لا يكون بدلاً؛ لأن البدل إنما يكون بالأسماء الموضوعة للذوات بخلاف (ابن) فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو الـبُنُوَّة، ويزيد في موضع خفضٍ» (ابن الحاجب: ٧١/٢)، وهذا القول لابن الحاجب قد ردَّه العلامة البغدادي واستشكل عليه إذ علق قائلاً: «فيه نظر، فإنه على تقدير كونه بدلاً لا يحتاج إلى موصوف مقدر، فإنه مذكور، وهو (أخواي)، وليس معنى الابدال ان يكون المبدل منه لغوًا ساقطًا عن الاعتبار، كيف وقد يعود الضمير عليه في نحو (قطع زيد إصبعه)، فلو كان في حكم الساقط بالكلية لجهل مرجع الضمير، ولم يقل أحدٌ إنه راجع إلى زيد مقدر مع وجوده، وإنما المقصود بالذكر في بدل الكل المبدل منه والبدل جميـعاً» (البغدادي: ٢٧١/١)، ورأى البغدادي هذا قد أخذه واستساغه من كلام الرضي الذي يرى أنَّ (يزيد) سمي به، وإن اصله فعل مضارع ماضيه (زاد) مُشتمل على ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل لـأَنَّه علمًا محكي، وقد استبعد الرضي أن يكون صفة (الاسترابادي وآخرون، ١٩٩٨، ٥٨/١)، وكذلك ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ (ظلماً) في البيت «إما مصدر في موضع الحال، وإما مفعول من أجله» (ابن الحاجب وآخرون، ٧١/٢)، في حين ذهب البغدادي إلى أنَّه تميـز محمول عن المفعول، والتقدير عنده (نُبَيَّثُ ظـلـمـاـيـ) (البغدادي: ٢٧٢/١)، وقد جاء في الـايـضـاحـ أنَّ (ظلماً) قد يكون مفعول لأجله، والعامل فيه لهم والمعنى (عليـنـا لـهـمـ فـدـيدـ)، أي يـفـدـونـ لـأـجـلـ الـظـلـمـ، أي يـصـيـحـونـ، وكذلك رجح أن يكون (ظلماً) في موضع نصب حال على ضعف؛ لأنَّ العامل فيها بمعنى فـعـلـ، وكذلك رجح أيضاً جواز أن يكون ظـلـمـاـ مـفـعـولـاـ ثـالـثـاـ بـمـعـنـيـ ظـالـمـينـ وقد يكون ما بـعـدـ كـالـتـفـسـيرـ لـهـ (ابـنـ الحاجـبـ، ٧١/١).





وعلى هذا يكون (بني يزيد) نعت لـ (أخواي)، واحتمال أن يكون عطف بيان له،
أو بدل.

والجدير بالذكر أنَّ ابن الحاجب في شرحة للمفصل جوزًّا يكون (بني يزيد) بدل
إِلَّا أَنَّه قبحه، إذ يقول: «و(بني يزيد) لا يحسن أن يكون بدلًا، لأنَّ البدل هو المقصود
بالذكر، ولو جعله بدلًا لاحتاج إلى موصوف مقدر وهو الاخوال وما يقوم مقامهم، ولا
حاجة إلى هذا التقدير مع الاستغناء عنه فتعين أن يكون صفة، وقد يجوز البدل على
قبحه» (ابن الحاجب وآخرون: ٧١/١).

من هذا يتبيَّن أنَّ ابن الحاجب قد جعل (بني يزيد) صفة واستبعد أن يكون بدلًا
في اماليه، إِلَّا أَنَّه جوز أن يكون بدلًا في شرحة للمفصل، في حين أنَّ العلامة البغدادي
استساغ أن يكون بدلًا من (أخواي) وليس صفة، ورأيه هذا نابع من رأي الرضي الذي
رفض أن يكون صفة.

• الحال

يرى ابن الحاجب أنَّ لفظة (باليات) في قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:
على أطريقاً بالياتِ الخيامِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العصيِّ (الهذليين، ٦٤/١٩٩٥:١)
حال من (الديار) في البيت السابق لهذا البيت الذي يقول فيه الشاعر:
عرفتُ الديارَ كرْفَمَ الدُّوَيِّ يُرَبِّرُهَا الكاتبُ الحَمِيَّرِيُّ (الهذليين، ٦٤/١)
 فهو يرى، أنَّ (بالياتِ الخيامِ) بالكسر حال، في حين أنَّ البعض يروي البيت بطريق
آخر وهو (بالياتُ الخيامُ) بالرفع، وعلى هذا فهو مبتدأ (ابن الحاجب: ٧٦/١)، إذ يقول:
«وبعْضُ النَّاسِ يَنْشَدُ بالياتِ الخيامِ بِالرَّفْعِ يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدًّا، وَبَعْضُهُمْ يَنْشَدُهُ إِلَّا الثُّمَامُ
وَإِلَّا العصيِّ بِالرَّفْعِ، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ وَإِنَّمَا يَحْوِزُ بِنَاءً عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجْوَزُ
الاتِّبَاعُ، فَنَقُولُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدِ الْعَاقِلِ بِالرَّفْعِ، وَالثَّانِي: إِمَّا عَلَى قَوْلِهِمْ مَا جَاءَنِي أَحَدُ
إِلَّا حَمَارٌ، مَحْمُولٌ عَلَى اللُّغَةِ التَّمِيمِيَّةِ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ لَا بِمَثَابَةِ غَيْرِهِ، وَقَوْلُهِ (بالياتِ
الخِيَامِ) فَكَانَتِ الْخِيَامُ مَرْفُوعَةً مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، فَكَانَهُ قَالَ: بالياتُ خيامُهَا، فَيَكُونُ



مجلة كلية الفقه
العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ٥١٤٤٦



مجلة كلية الفقه، النعمة على ابن الحاجب في كتبه الأدبية





العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٤٢٥ / ٥١٤٤١



جامعة
الكوفة
كلية
الفقه
الأشف

قوله: **إِلَّا ثَمَامٌ** على اللغة التمييمية، واما على أنَّ الا بمتابة غير وكلٌّ ضعيفٌ، أما أَعْجَبَني ضربُ زَيْدٍ العَاقِلُ، فلَأَنَّ زَيْدًا مَعْرُبٌ وَالْتَّوَابُعُ إِنَّمَا تَجْرِي عَلَى مَتَّبُوعَاتِهَا عَلَى حَسْبِ اعْرَابِهَا، وَإِمَّا مَا جَاءَنِي إِلَّا حَمَارٌ فَلَأَنَّ ذَلِكَ اَنَّمَا ثَبَّتَ فِي النَّفِيِّ مَعَ أَنَّهُ فِيهِ ضَعِيفٌ؛ لَأَنَّ الْحَمَارَ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ إِلَّا حَدِينٍ فَلَا يَكُونُ بَدْلًا لَّا بَعْضًا لَّا كَلَا لَا اشْتِمَالًا؛ لَأَنَّ بَدْلَ الْاِشْتِمَالِ اَنَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْدُلِ مِنْهُ مَلَابِسَةً، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَصَارَ بِمَتَّبَاتِهِ بَدْلٌ لِلْغَلْطِ، فَلَا يَخْفِي سَقْوَطَهُ» (ابن الحاجب، ١:٧٦ - ٧٧).

اما العلامة البغدادي فقد ذكر رأي ابن الحاجب هذا ورأي ابن يعيش الذي يرى فيه أنَّ «(على أطرقا) نصب على الحال من الديار، وكذلك بالبيات الخيام حال، والمراد: عرفتُ الديار على أطرقا في هذه الحال، وقوله: **(إِلَّا ثَمَامٌ وَإِلَّا عَصِيٌّ)** يروى برفع الثمام ونصبه، فمن نصب فلا إشكال فيه؛ لأنَّه استثناء من موجب، ومن رفع فبالابتداء والخبر ممحظف، والتقدير: **إِلَّا ثَمَامٌ وَالْعَصِيٌّ لَمْ يَبْلُ**، ومن نصب الثمام ورفع العصي فانه يحمله على المعنى، وكذلك إنه لما قال في البيت **(إِلَّا ثَمَامٌ)** كان معناه بقي الثمام، فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ، ومن قَيْدِ القافية جاز ان تكون العصي مرفوعة كالمطلق على ما ذكرنا، وجاز ان تكون منصوبة بالعطف على الثمام، **إِلَّا إِنَّهُ أَسْكَنَ لِلْوَقْفِ**، وما فيه أَنَّه يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور» (البغدادي: ٣٤٣/٧).

ومن هنا نجد إنَّ ابن الحاجب يرى أنَّ **(البيات)** حال من **(الديار)** و **(إِلَّا ثَمَامٌ)** استثناء منقطع، و **(إِلَّا عَصِيٌّ)** معطوف عليه، وكذلك ذكر أنَّ بعض الناس يقول **(البياتُ الْخِيَامُ)** بالرفع، يجعله مبتدأ، وبعضهم ينشد **(إِلَّا ثَمَامٌ وَإِلَّا عَصِيٌّ)** بالرفع وليس بصواب عنده.

في حين أنَّ ابن يعيش وجه نصب **(البيات)** وأجاز **(إِلَّا ثَمَامٌ وَالْعَصِيٌّ)** بالرفع والنصب، و **(على اطرقا)** بالنصب على الحال من لفظة **(الديار)** وكذلك الحال في **(البياتُ الْخِيَامُ)** نصب على الحال كذلك، ويكون المعنى **(عَرَفَتُ الْدِيَارَ عَلَى أَطْرِقَةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ)**، أَمَّا **(إِلَّا ثَمَامٌ وَإِلَّا عَصِيٌّ)** فتروى بالرفع والنصب، فالأَوْلُ رفع على



الابتداء ويكون الخبر محدود، وبهذا يكون التقدير (إلا الشمام وإن العصي لم تبلُّ)، أمّا الثاني فلا اشكال بسبب أنَّه استثناء من موجب، في حين من نصب (الشمام) ورفع العصي فإنَّه حمله على المعنى، أي (بقي الشمام) فقد عطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ (ابن يعيش: ٦٤/١).

أمّا ردُّ العلّامة البغدادي على ابن الحاجب في هذه المسالة فبعد أن نقل كلامهما أي - ابن الحاجب وابن يعيش - فضل كلام ابن يعيش على كلام ابن الحاجب إذ يقول: «وتوجيه ابن يعيش لرواية الرفع، أسلم من هذا فتأمل، فلا يردُّ عليه ما ذكره» (البغدادي: ٣٤٤/٧)، أي أنَّ البغدادي جعل ردُّه على ابن الحاجب ترجيح رأي ابن يعيش عليه وهذه من الاساليب المتّبعة عنده في الرد على العلماء في عموم خزانة الأدب.

• العطف:

اجاز ابن الحاجب العطف على اسم (إنَّ) المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون (أنَّ) التي تكون مفتوحة، وقد أورد شاهداً قرآنياً على ذلك وهو قوله تعالى: «وَإِذَا مَنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحِجَّةِ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (التوبه: ٣)، إذ يقول: «فَإِنْ قَوْلُهُ: وَرَسُولُهُ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحَةً؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَكْسُورَةِ، وَهَذَا مَوْضِعٌ لِمَ يَنْبَهُ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ. فَإِنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: يُعْطَفُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا أَوْهَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَفْتُوحَةِ، وَالْمَفْتُوحَةُ تَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ، قَسْمٌ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى اسْمَهَا بِالرْفَعِ، وَقَسْمٌ لَا يَجُوزُ، فَالْقَسْمُ الَّذِي يَجُوزُ هُوَ أَنْ تَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَكْسُورَةِ» (ابن الحاجب، ٦١/٣).

وقد ردَّ العلّامة البغدادي قول ابن الحاجب هذا من خلال الاستعانة برأي الرضي، الذي جعله حجة في الرد على ابن الحاجب، إذ يقول البغدادي: «وَكَلَامُ الْمَصْنِفِ الَّذِي رَدَّهُ الشَّارِحُ مذكُورٌ فِي شِرْحِهِ وَفِي أَمْالِيهِ، قَالَ فِيهَا: إِنَّمَا سَدَّتْ أَنَّ الْمَشَدَّدَةَ وَالْمَخْفَفَةَ مِنْهَا مَسْدَّ الْمَفْعُولِينَ فِي بَابِ ظَنَنَتْ وَأَخْوَاتِهَا لَا شَتَّالُهَا عَلَى مَحْكُومَ بِهِ وَمَحْكُومَ





العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٤٢ / ٥١٤٤



جامعة
الكوفة
كلية
الفقه

عليه، وهو ما تقتضيه. وتعلق بهما في المعنى على حسب ما كان، فلم يقتضِ امرأ آخر، ومن هنا جاز كسرها عند إدخال اللام كقولك: ظننتُ إِنْ زِيداً لِقَائِمٍ. ولو لا أنَّ معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك. الا ترى أَنَّك لا تقول: أَعْجَبَنِي إِنْ زِيداً لِقَائِمٍ لِتَعْذِيرِهَا في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلاً. ومن هنا أَيْضًا عُطْفَ على موضعها بالرُّفع وإنْ كانت مفتوحة لفظاً؛ لأنَّها في معنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه» (البغدادي: ٣٩٦/١٠)، فالرضي يرى إِنَّ (آذان) في الآية جاءت بمعنى (اعلام)، وقد نبه إلى إِنَّ (إنَّ) المكسورة «لا تغير معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرُّفع؛ لأنَّها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العُطْفَ على محل ذلك الاسم بالرُّفع، ثم اعلم انه تختلف عبارتهم في ذلك؛ يقول بعضهم كما قال المصنف: يعطُّف على اسم إِنَّ المكسورة بالرُّفع؛ وبعضهم يقول: على موضع إِنَّ مع اسمها كما قال الجزوئي» (الاسترابادي: ٣٦٥/٤)، فالنحاة في مسألة العُطْفَ على اسم (إنَّ) المفتوحة بالرُّفع قد جوزوا ان يعطُّف على اسماء الحروف المشبهة بالفعل في حالة الرُّفع ولكن بشرط استكمال الخبر وان يكون العامل إِنَّ وَأَنَّ، يقول ابن هشام: «والمحققون على ان رفع ذلك ونحوه على انه مبتدأ حُذف خبره، او بالعُطْف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعُطْفَ على محل الاسم مثل (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة) بالرُّفع؛ لأنَّ الرُّفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ» (الانصاري واخرون، ٣٢٠/٢٠٠٦:١).

من هذا يتبيَّنُ إِنَّ ابن الحاجب قد خالَفَ النحاةَ عندما ذهبَ إلى إِنَّ (إنَّ) المفتوحة إذا كانت في حكم المكسورة يجوز فيها رفع الاسم المعطوف بعدها على ان يكون اسمها باعتبار المحل الذي هو فيه، فقد جعل كلمة (رسوله) بالرُّفع معطوفة على اسم (إنَّ) على هذا الاساس، وإن كانت مفتوحة في قوله تعالى: «وَأَذَانُ مَنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجَّ الْأَكْبَرِ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُسْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» (التوبه: ٣)، وذلك بسبب كونها في حكم المكسورة، وهذا «موضع لم ينبه عليه النحويون، فانهم

إذا قالوا: يعطف على اسم (إن) المكسورة دون غيرها أو هموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة» (الجبوري، ٢٠٠٥: ٢٥٥).

وقد جعل الرضي راي ابن الحاجب هذا فيه نظر، وقد برز له وسough لابن الحاجب ما قاله في هذه المسالة أنَّه رأى سيبويه قد استشهد على محل اسم (إن) المكسورة، إذ يقول: «وإنما دعا المصنف إلى هذا التكليف أنه رأى سيبويه مستشهاداً على العطف على محل اسم (إن) المكسورة بقوله تعالى (وَإِذَا نَّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجَّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيَّةٌ مِنَ الْمُسْتَرِكِينَ وَرَسُولُهُ)... وكذا استشهد سيبويه بقوله . الشاعر -

وإلا فاعلموا أنا وأنت بغاة ما بقينا في شقاق (الاسدي، ١٩٦٠: ١٦٥)

على العطف على محل اسم المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنا بغاة، وانت بغاة؛ فلولا أنَّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور، وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمسكوت بالمفتوحة قال: ان المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنَّهما حرفان مؤكدان، اصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو: بلغني أن زيداً قائم وعمرو» (الاسترابادي: ٣٦٧/٤).

من هذا يتبيَّن أنَّ البيت الشعري الذي استدل به سيبويه على العطف على محل اسم (إن) المكسورة الشاهد فيه (أنا وانت بغاة) إذ جاء فيه ما ظاهره عطف بالرفع قوله (وأنت) على محل اسم أن الذي هو (نا) قبل أن يأتي بخبر إنَّ الذي هو قوله (بغاة) وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء (المبرد وآخرون: ١١٢/٤)، فأجازوا ان يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقاً، فلا فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النص أو خفيه، بأن يكون مقدر الاعراب أو مبنياً، وأما الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا كان اسم إنَّ خفي الاعراب، فاما ان كان الاسم ظاهر الاعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب، أما الجمهور فيرون أنَّ العطف من باب عطف جملة (الاسترابادي وآخرون: ٣٦٧/٤).



جامعة كلية الفقه

٤٩ العدد
١٩٢٤ / ٥١٤٤١
السنة



جامعة كلية الفقه
جامعة كلية الفقه





وجعل الرضي السيرافي ومن تابعه لا يلتفتون إلى استدلال سيبويه لأنّهم يرون عدم جواز العطف بالرفع على محل اسم أنّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، وجعل رأي أبي سعيد السيرافي هو الصحيح (الاسترابادي: ٤٣٦٨).

الخاتمة والنتائج

بعد تتبع ردود البغدادي النحوية على ابن الحاجب في خزانة الأدب، نجد أن الردود عنده اتخذت اشكالاً متعددة:

- يستعمل البغدادي ردود العلماء في ردّه على ابن الحاجب ويتباها، أي أنّه يأتي برأي لاحد العلماء كرد عليه، وهذا ما لا حضناه في (أسم الفعل وي)، وباب العطف مثلاً.
- من الردود عنده أنّه يأتي برأيه صريحاً عند عرض رأي ابن الحاجب في مسألة ما، كما في باب ضمير الفصل مثلاً.
- من أشكال الردود عنده ترجيح الرأي الذي يراه مناسباً ويصرح به بعد أن يعرض الآراء الأخرى للعلماء، وهذا ما رأيناه مثلاً في باب الحال.
- اتسمت ردود البغدادي النحوية بالتصريح بالرواية الصحيحة في البيت الشعري المذكور في مسألة ما، من ناحية الرفع أو النصب أو الجر، وهذا واضح في الكثير من الموارض في البحث.
- اتخذت ردود البغدادي أحياناً عبارة (نعم) أو (فيه نظر) عند ذكر رأي لابن الحاجب.
- من خلال ردود البغدادي نجده يوضح الخلاف بين العلماء ورأي ابن الحاجب في بعض المسائل النحوية، وكان ذلك من خلال التطرق إلى آراء العلماء مقابل رأي ابن الحاجب، وبهذا نستطيع أن نقول إنّه كان مميزاً بذكر الخلاف النحوي بين العلماء.





المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الانباري ، كمال الدين ابي البركات. (٢٠٠٦م). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين. (محمد محي الدين عبد الحميد، المحقق). بيروت: المكتبة العصرية.
- بشر بن ابي خازم الاسدي. (١٩٦٠م). الديوان. (عزة حسن ، المحقق). دمشق.
- البطليوسى، أبو محمد محمد بن السيد (د.ت). كتاب الحل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. (سعید عبد الكریم سعودی، المحقق). بيروت: دار الطليعة .
- البغدادي ، عبد القاهر بن عمر (د.ت). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- جمال الدين، ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك(١٩٨٢م) . شرح الكافية الشافية ، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة ط ١ .
- ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان بن عمر (١٩٨٢م)، الايضاح في شرح المفصل ، (د. موسى بناني العليلي، المحقق). بغداد: مطبعة العاني.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر. (١٩٨٥م). الأimali التحوية (ط١)، (هادي حسن حمودي، المحقق). بيروت: عالم الكتب.
- أبو حيان الاندلسي. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (ط١). (رجب عثمان محمد، المحقق). مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان الاندلسي. (٢٠٠٠م). التذليل والتكملة في شرح كتاب التسهيل (ط١). (حسن هنداوي، المحقق). دمشق: دار القلم.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (١٩٩٣م) المفصل في صنعة الاعراب ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال . بيروت ، ط ١ .





- الزمخشري، أبو القاسم جار الله (د.ت). تفسير الزمخشري ، دار الكتاب العربي .
بeyrouth، د.ط .
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (٤٢٠٠م) . الكتاب، تحقيق: عبد السلام
هارون ، مكتبة الخانجي. مصر ، ط٤ .
- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت٦٨٦)، شرح كافية ابن الحاجب: قدم
له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية. بيروت
، ط١ .
- الصيمرى، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق(١٩٨٢م). التبصرة والتذكرة،
تحقيق: فتحى احمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر. دمشق، ط١
- الكميٰت بن زيد الاسدي. (٢٠٠٠م). الديوان (ط١). (نبيل طريفى، المحقق). بيروت:
دار صادر .
- العجاج ، رؤبة (١٩٨٠م). الديوان ، تحقيق: وليم بن الورد، دار آفاق الجديدة .
بeyrouth، ط٢ .
- الفيروز آبادى ، مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٣م). القاموس المعحيط ، اعداد
وتقدیم: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار احياء التراث العربي . بيروت ، ط٢ .
- القالى ، ابو علي اسماعيل بن القاس (١٩٩٩م) . المقصور والممدود، تحقيق: د.
احمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، ت مصر ، ط١ .
- المرادي، الحسن بن قاسم (١٩٩٢م). الجنى الدانى في حروف المعانى، تحقيق: د.
فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١ .
- المالقى ، احمد بن عبد النور (د.ت) . رصف المباني في شرح حروف المعانى، تحقيق:
أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية . دمشق، د.ط .
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق
عظيمة، عالم الكتب . بيروت، د.ط .
- الهمذانى، الشعراة (١٩٩٥م) . الديوان، دار الكتب المصرية . القاهرة ، ط٢



- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب. (عبد الله علي الكبير وآخرون، المحقق). القاهرة: دار المعارف.
- ابن هشام الانصاري. (٦٢٠٠م). أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك. (محمد محى الدين عبد الحميد، المحقق). بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام، جمال الدين. (٢٠١٨م). مغني اللبيب عن كتب الأعرايب (٦١٤). (عبد اللطيف الخطيب، المحقق). إيران: دار زين العابدين.
- ابن يعيش، موفق الدين (د.ت). شرح المفصل. (احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجود عبد الغني، المحقق). مصر: المكتبة التوفيقية.



٤٩ العدد
١٩٢٤١٥٤٤٦
السنة



مجلة كلية الفقه، النحوية على ابن الصاجي في
تراث الأدب



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v1i49.17540>

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).
جامعة الكوفة - كلية الفقه مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، الدولي